مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



2026/11/2

تركيا والبحث عن مصادر الطاقة البديلة
وتأمين إمدادات الغاز الطبيعي وأثر مشروع طريق التنمية

أحمد كمال الدين

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

تركيا والبحث عن مصادر الطاقة البديلة وتأمين إمدادات الغاز الطبيعي وأثر مشروع طريق التنمية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية

أحمد كمال الدين / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

تتجدد التحديات الجيوسياسية واختبارات أمن الطاقة في المنطقة وسط تحولات إقليمية ودولية متسارعة. وفي غضون ذلك، تحتل إشكالية تأمين مصادر الطاقة والغاز الطبيعي صدارة أولويات صانع القرار في أنقرة، خاصة بعد إغلاق مضيق هرمز وتصاعد أسعار الطاقة في العالم. وفي ظل الأزمات الجيوسياسية المتتالية واعتماد تركيا التاريخي على موردين رئيسيين، مثل روسيا وإيران، تبرز الحاجة الملحّة إلى تنويع مصادر الطاقة والخروج من عباءة هاتين الدولتين، من أجل تأمين أمنها القومي في مجال الطاقة، لا سيما مع تنامي الطلب المحلي وتوسع القطاع الصناعي وقطاع توليد الكهرباء.

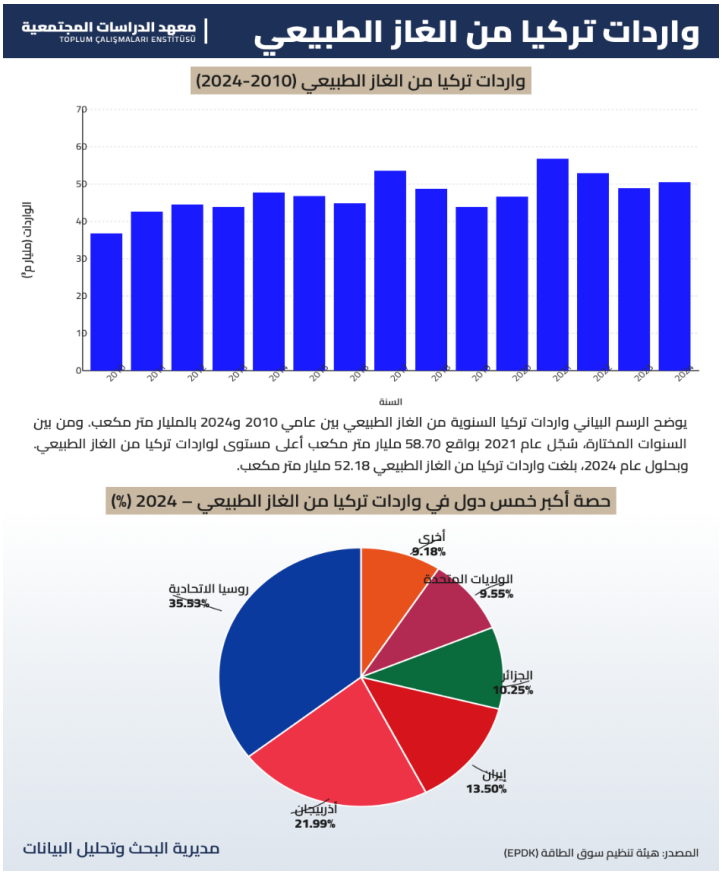
ولم تعد استراتيجية أنقرة تقتصر على إيجاد بدائل طارئة فحسب، بل امتدت لتشمل التحول إلى مركز إقليمي رئيسي لعبور الطاقة، متسلحة بمشاريع استراتيجية كبرى، مثل ممر الطاقة الجنوبي (TANAP)، وربط شبكات التجارة والنقل الإقليمية، وفي مقدمتها مشروع «طريق التنمية» الحيوي، الذي يعيد صياغة خريطة التجارة والطاقة بين الخليج وأوروبا، مروراً بالعراق وتركيا.

الواردات التركية من الغاز الطبيعي

بلغ حجم واردات تركيا من الغاز الطبيعي خلال عام 2024 حوالي 52.18 مليار متر مكعب، وتصدرت روسيا قائمة الدول الموردة بنسبة تتجاوز 35% من إجمالي هذه الواردات، بينما جاءت حصة الولايات المتحدة الأمريكية متواضعة، حيث لم تتعدّ 9% فقط، ونلاحظ هنا أن تركيا تعتمد في هيكل استهلاكها للغاز الطبيعي على قطاعات حيوية متعددة، حيث تتوزع الاستخدامات بين توليد الطاقة الكهربائية (التي تستحوذ على النسبة الأكبر بنحو 50%–48)، والقطاع الصناعي (حوالي 25%)، وتدفئة المنازل والاستخدامات المنزلية (نحو 20%)، إضافة إلى اعتماده التدريجي كوقود بديل في قطاع النقل، اما أبرز الدول المصدرة للغاز إلى السوق التركي فتتوزع كالاتي:

1. روسيا الاتحادية: تظل المورد الأكبر لتلبية احتياجات أنقرة بنسب تراوح 35.55% من إجمالي الواردات (بما يعادل 21.5 مليار متر مكعب سنوياً من إجمالي الاستهلاك التركي الذي يقترب من 52–50 مليار متر مكعب)، ورغم عمق الشراكة التجارية بين الدولتين، إلا أن هواجس الاعتماد المفرط دفعات أنقرة لوضع خطط طوارئ استراتيجية صارمة، خاصة بعد احداث اسقاط الطائرة الروسية ومقتل السفير الروسي في العاصمة انقرة.

2. أذربيجان: تحتل المرتبة الثانية حوالي 21.99%، وتعد الشريك الأكثر موثوقية وأقل تكلفة، لا سيما بعد الاتفاقيات التفضيلية وتفعيل خطوط الأنابيب الاستراتيجية عبر القوقاز.



3. إيران: تأتي في المرتبة الثالثة بموجب اتفاقية طويلة الأجل لتوريد الغاز حوالي 13.50% وتشهد العلاقات النفطية والغازية بين الجانبين تباطؤا أحياناً بسبب فروق الأسعار (التي تعد الأغلى في السوق التركي ببعض الفترات متجاوزة 500 دولار لكل ألف متر مكعب) أو تقليص الإمدادات فصل الشتاء لأسباب الاستهلاك المحلي.

4. الجزائر ونيجيريا: تسهمان بتأمين شحنات الغاز الطبيعي المسال (LNG) بكميات تتراوح بين 4.1 مليار متر مكعب للجزائر ونحو 1.2 مليار متر مكعب لنيجيريا، مما منح تركيا مرونة أكبر في إدارة الأزمات الموسمية.

البدائل الإستراتيجية لمصادر الطاقة

وضعت الحكومة التركية حزمة من البدائل المتكاملة لتأمين استمرارية التدفقات وتقليل الضغوط الجيوسياسية، مستندةً إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- دولة قطر: تعد الحليف الاستراتيجي الأبرز في منظومة الغاز المسال (LNG)، إذ تمتلك قطر ثالث أكبر احتياطي عالمي من الغاز، وتتميز بقدرة أسطول ناقلاتها الكبرى على إيصال الشحنات إلى الموانئ التركية في غضون أيام معدودة وبأسعار تفضيلية مرتبطة بمعادلات النفط، مما جعلها ركيزة أساسية في خطط الطوارئ التركية.
- أذربيجان وتركمانستان (ممر الطاقة العابر للأناضول – TANAP): تسعى أنقرة لترسيخ «مثلث طاقة» يجمع تركيا وأذربيجان وتركمانستان لضخ الغاز التركماني والأذربيجاني عبر خط «تاناب» إلى السوق الأوروبية، مما يوفر خياراً أكثر أمناً واستدامة ويقلص الاعتماد على الغاز الروسي.
- إقليم كردستان العراق: تطمح تركيا لدمج الإمدادات العراقية ضمن معادلة أمن

الطاقة لديها، مستفيدة من الاحتياطات الواعدة للغاز في الإقليم وحقول العراق الشمالية، رغم التحديات الدستورية والقانونية المرتبطة بتنظيم إدارة الثروات النفطية والغازية وفق الدستور الاتحادي، وما يفرضه ذلك من ضرورة التنسيق المؤسسي بين بغداد وأنقرة لضمان استقرار الإمدادات وحفظ الحقوق السيادية.

- مسار شرق المتوسط وإسرائيل: تدرس أنقرة إمكانية الانفتاح على مسارات تصدير الغاز المستكشف في حقول شرق المتوسط عبر الأراضي التركية بوصفها أقصر وأرخص طريق نحو الأسواق الأوروبية، متجاوزةً الخلافات السياسية التقليدية متى ما توفرت البيئة الدبلوماسية الملائمة.

أثر مشروع «طريق التنمية» الاستراتيجي على أمن الطاقة والتجارة

يمثل (طريق التنمية) النقلة النوعية الأبرز في مسار العلاقات الإقليمية والربط الاستراتيجي بين الخليج وتركيا عبر الأراضي العراقية (من ميناء الفاو الكبير وصولاً إلى الحدود التركية)، على صعيد نقل الطاقة، فيستمر خط (كركوك – جيهان) في لعب دور المحور الأساسي للعلاقات الثنائية، حيث يضمن لتركيا استقرار إمداداتها وتأمين احتياجاتها الداخلية، بينما يوفر للعراق مصدراً رئيساً للإيرادات. وفي الوقت ذاته، تمنح هذه التدفقات النفطية أنقرة لتعزيز نفوذها الداخلية. وينعكس هذا المشروع الضخم على ملف الطاقة والتجارة بأبعاد جوهرية عدة:

1. شريان اقتصادي وتجاري بديل: يربط طريق التنمية الأسواق الآسيوية والخليجية بأوروبا عبر شبكة سكك حديد وطرق سريعة متكاملة، مما يعزز حجم التبادل التجاري البيني ويحوّل المنطقة إلى ممر عالمي آمن للبضائع والخدمات، مخففاً من آثار الاختناقات الجيوسياسية التقليدية.
2. تكامل البنى التحتية للطاقة: يتيح الممر الهيكلي لطريق التنمية إمكانية مد

خطوط أنابيب إضافية لنقل النفط والغاز المصاحب من حقول العراق والخليج باتجاه تركيا وأوروبا، مما يمنح أنقرة دوراً محوريا كممر رئيسي لا غنى عنه لأمن الطاقة العالمي، ويعزز في الوقت ذاته العوائد الاقتصادية والتنموية للعراق.

3. تعزيز الاستقرار الإقليمي عبر المصالح المشتركة: يحول مشروع طريق التنمية الصراعات الجيوسياسية في المنطقة من حالة التنافس الصفري إلى شراكة اقتصادية استراتيجية مستدامة، حيث تصبح مصالح الدول المرتبطة بالمشروع رهناً باستتباب الأمن واستمرار تدفق التجارة والطاقة، مما يقلل من احتمالات التصعيد الإقليمي.

الخلاصة

في ضوء هذه الشبكة المتشعبة من الروابط، التي تمتد من البنية التحتية والطاقة إلى التجارة والأمن، يتضح أن العلاقة أنقرة مع هذه الدول تدور حول محور اقتصادي جغرافي في جوهره، وأنها تتجاوز مجرد حسابات الربح والخسارة.

وتواجه تركيا تحديات كبيرة نتيجة الصراع الدائرة في الشرق الأوسط، لا سيما بين أمريكا وإيران ومن جهة أخرى بين روسيا وأوكرانيا وخلافها مع اليونان التي تؤدي الى اضطراب في الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، وكل قرار يتخذه قد يقربها من التعاون أو يعمق التنافس. وفي بيئة معقدة وسريعة التغير كهذه، لا غنى عن سياسات رشيدة ومتزنة إن أرادا أن يدوم الازدهار والأمن في المنطقة.

وفي المحصلة، قد يصبح التقاء المصالح الاقتصادية بين هذين اللاعبين الإقليميين الكبيرين مثالا تحتذيه بقية دول الشرق الأوسط، ومدخلاً إلى استقرار يدوم.

- التحول نحو استدامة التنوع: تؤكد المعطيات الحالية أن أوروبا وتركيا ماضيتان قدماً في خفض الاعتماد على الموارد الروسية المنفردة، ورفع حصة مصادر الطاقة البديلة والمستوردة من الممر الجنوبي والخليجي لتصل إلى مستويات قياسية.
- أهمية الشراكة العراقية – التركية: إن نجاح الخطط الاستراتيجية لأنقرة يرتبط وثيقاً بمدى استقرار وتطوير العلاقات الاقتصادية مع بغداد، وتفعيل المشاريع الكبرى مثل «طريق التنمية» بعيداً عن التقاطعات السياسية الأحادية، لضمان استدامة المصالح الاقتصادية وتجنب الخسائر التجارية المتبادلة.
- جغرافيا السياسة والطاقة: يظل الصراع في الشرق الأوسط مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً

بالتحكم بمواقع الطاقة وطرق العبور الاستراتيجية؛ ومن يمسك بمفاتيح الممرات الجغرافية وشبكات النقل الحديثة، مثل خطوط الغاز ومشروع طريق التنمية، سيضمن موقع الصدارة في هندسة النظام الاقتصادي الإقليمي والدولي القادم.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org